

نظرة تحليلية | أبريل 2026



تداعيات الحرب بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران وإغلاق مضيق هرمز: الآثار الاقتصادية والمالية على شرق آسيا

يوان تشانج | الدكتور تينجي وانج

حقوق النشر: أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية 2026
بيان إخلاء المسؤولية: الآراء الواردة في هذه الوثيقة تُعبر عن رأي المؤلف فقط ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية،
باعتبارها جهة اتحادية مستقلة، وكذلك لا تُعبر عن وجهة نظر حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

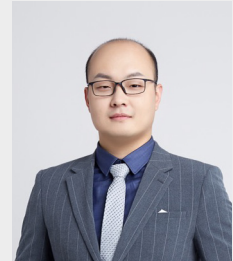
يوان تشانج

باحث أول في مركز الخليج للأبحاث في الرياض، وطالبة دكتوراة في جامعة إكستر بالمملكة المتحدة. تشمل اهتماماتها البحثية الاقتصاد السياسي لدول الخليج، والنظام النقدي العالمي، والروابط المالية الناشئة بين آسيا ودول الخليج. يوان تشانج تتحدث الإنجليزية والعربية والمندرين، ولديها معرفة جيدة باللغة الفارسية.



الدكتور تينجي وانج

باحث في أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية بدولة الإمارات العربية المتحدة، وعضو في لجنة الشؤون الأكاديمية بمعهد الدراسات الدولية والإقليمية بجامعة تسينجها في الصين. وهو أيضًا باحث في السياسة المقارنة؛ حيث يغطي تخصصه دول الخليج العربي والعلاقات بين دول الخليج والقوى العظمى وشؤون السياسة في منطقة الشرق الأوسط ككل. تشمل اهتماماته البحثية السياسة الخارجية، حيث يقدم رؤى معمقة حول التفاعلات الإقليمية والاتجاهات الجيوسياسية المتغيرة.



مُلخَص:

- أظهرت حرب عام 2026 بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران كيف يمكن لمضيق واحد في الشرق الأوسط أن ينقل صدمات اقتصادية هيكلية إلى قلب الاقتصادات الصناعية في شرق آسيا مباشرة.
 - إغلاق إيران لمضيق هرمز هو أكبر أزمة طاقة منذ سبعينيات القرن الماضي.
 - تتعرض اقتصادات شرق آسيا تحديدًا لهذه المخاطر بسبب اعتمادها الهيكلي على واردات الطاقة من الشرق الأوسط، حيث يؤدي ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي المسال إلى ضغوط على التضخم وارتفاع تكاليف الإنتاج بسرعة في جميع أنحاء المنطقة.
 - تتباين درجات التعرض للمخاطر بشدة داخل المنطقة: حيث تواجه اليابان وكوريا الجنوبية أكثر الضغوط حدة فيما يتعلق بإمدادات الغاز الطبيعي المسال بسبب محدودية مخزوناتهما، في حين أن الصين لديها احتياجات أكبر وقنوات إمداد أكثر تنوعًا، بما في ذلك واردات الغاز عبر الأنابيب من روسيا.
 - تبحث هذه النظرة التحليلية التداعيات الاقتصادية والمالية للنزاع على منطقة شرق آسيا، مع التركيز تحديدًا على الصين. في حين تشير الورقة البحثية إلى أن قدرة الاقتصادات الآسيوية على الصمود في وجه إغلاق مضيق هرمز تتحدد إلى حد بعيد بمدى كفاية احتياطياتها الاستراتيجية من النفط ومدى تطورها، فإنها تُقيّم أيضًا كيفية تقاطع هذه الضغوط الاقتصادية مع الحسابات السياسية للصين في تعاملها مع هذا الصراع.
 - في الصين، يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة إلى عكس اتجاه الضغوط الانكماشية التي سادت مؤخرًا، لكنه يسبب أيضًا تلفًا في أرباح المنتجين وزيادة مخاطر تباطؤ النمو مع ما يقترن بذلك من ارتفاع معدلات التضخم.
- على الصعيد الجيوسياسي، وعلى الرغم من الأهمية الاستراتيجية لإيران بالنسبة للصين، اتخذت الصين موقفًا حذرًا ومتحفظًا، مفضلة الحفاظ على علاقات مستقرة مع دول الخليج والولايات المتحدة – لا سيما في الفترة التي تسبق قمة ترامب-شي (التي كان من المقرر عقدها في نهاية مارس، لكنها تأجلت بسبب الصراع، حيث أشارت واشنطن إلى تأجيل قصير) – على الانحياز المباشر إلى طهران.
- أحدث الصراع أيضًا موجة عالمية من «البحث عن الأصول الآمنة»، مما ترتب عليه ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي، ودفع أسعار الذهب إلى مستويات قياسية، وزيادة تقلبات رأس المال في الأسواق المالية الآسيوية.
- فيما يخص تعديل السياسات على المديين المتوسط والبعيد، من المرجح أن تراعي دول الخليج ودول شرق آسيا الاتجاهات التالية أو ينبغي عليها أن تراعيها:
- « من المنتظر أن تسفر الأزمة عن تسريع وتيرة التعديلات الهيكلية في قطاعي الطاقة والشؤون المالية في منطقة شرق آسيا.
 - « يُتوقع من الحكومات أن تكثف جهودها لتنويع مسارات إمدادات الطاقة.
 - « زيادة الاحتياطات الاستراتيجية.
 - « تعزيز الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة والطاقة النووية.
 - « دراسة إمكانية تشكيل تحالف بحري دولي للتخفيف من حدة مثل هذه الأزمات في المستقبل.

تفاصيل الموضوع

أدى اندلاع الأعمال العدائية المباشرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جانب وإيران من جانب آخر إلى صدمة جيوسياسية كبيرة في النظام الاقتصادي العالمي. فما بدا في البداية وكأنه مواجهة عسكرية إقليمية سرعان ما تطور إلى حدث اقتصادي شامل له تداعيات عالمية. وفي قلب هذا الانعكاس الدور الحيوي للشرق الأوسط في إمدادات الطاقة العالمية، ولا سيما مضيق هرمز – وهو ممر بحري استراتيجي يمر عبره ما يقرب من خمس صادرات النفط العالمية وربع صادرات الغاز الطبيعي المسال. فقد نتج عن تعطيل إيران لتدفق النفط والغاز ارتفاع فوري في أسعار الطاقة العالمية، مما أعاد الضغوط التضخمية إلى الاقتصاد الدولي الذي كان قد بدأ مؤخراً بالكاد في التكيف مع فترة من تراجع الطلب وانخفاض أسعار السلع.

منطقة شرق آسيا في قلب هذه الصدمة. فبما أنّ الصين واليابان وكوريا الجنوبية من أكبر الاقتصادات المستوردة للطاقة في العالم، فإنها تعتمد اعتماداً هيكلياً على واردات النفط والغاز من دول الخليج. ولهذا، فإن الارتفاع المفاجئ في أسعار النفط والغاز الطبيعي المسال ينقل تداعيات الصراع مباشرةً إلى اقتصاداتها المحلية في صورة تدهور الميزان التجاري، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وتزايد التقلبات المالية. وفي الوقت ذاته، تسببت الأزمة في حدوث تغيرات مالية عالمية أوسع نطاقاً، بما في ذلك تجدد الإقبال على الأصول الآمنة، وارتفاع قيمة الدولار الأمريكي، وخروج رأس المال من الأسواق الآسيوية الناشئة. تُبرز هذه الجوانب استمرار تعرض نماذج النمو الاقتصادي في شرق آسيا للاضطرابات الجيوسياسية الخارجية التي تحدث في مناطق بعيدة جداً عن المنطقة ذاتها.

تبحث هذه النظرة التحليلية التداعيات الاقتصادية والمالية للنزاع على منطقة شرق آسيا، مع التركيز تحديداً على الصين. ولما كانت الصين هي أكبر اقتصاد في المنطقة وأكبر مستورد للطاقة في العالم، فإنها تحتل مكانةً محوريةً في انتقال تداعيات أزمة الطاقة في الشرق الأوسط إلى الأسواق الآسيوية. ولذلك، يعتمد التحليل على الصين كأداة التحليل الأساسي، مع وضع تجربتها في إطار السياق الإقليمي الأوسع. وبناقش كيف تؤثر الاضطرابات في إمدادات الطاقة الخليجية على أسعار الطاقة وجوانب الاقتصاد الكلي والأسواق المالية في جميع أنحاء شرق آسيا، ويقدم كيفية تقاطع هذه الضغوط الاقتصادية مع الحسابات السياسية للصين في تعاملها مع الصراع.

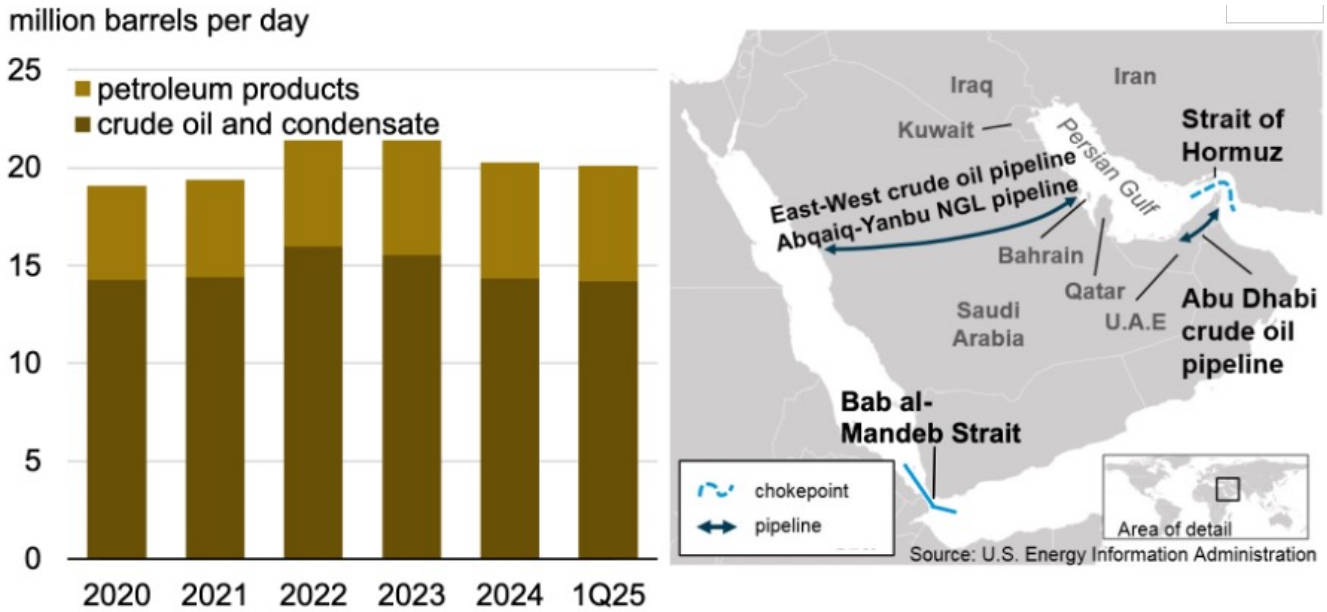
أزمة الطاقة: صدمات الأسعار وهشاشة نقاط الاختناق

الاعتماد الهيكلي لاقتصادات شرق آسيا على واردات الطاقة من الشرق الأوسط هو الآلية الرئيسية لانتقال التداعيات الاقتصادية للحرب إليها. قبل اندلاع الصراع، كان ما يقرب من ثلاثة أرباع صادرات النفط الخام من الشرق الأوسط المتجهة إلى الصين (بما في ذلك تايوان) واليابان وكوريا الجنوبية تمر عبر مضيق هرمز.¹ وقد تسبب توقف هذه التدفقات في معضلة كبيرة للدول المستوردة، حيث يؤدي الارتفاع المفاجئ في تكاليف الاستيراد إلى إضعاف الميزان التجاري مباشرةً، ويزيد التضخم المستورد، ويهدد بتعطيل الإنتاج الصناعي.

قبل الحرب، كانت أسواق الطاقة العالمية تشهد توسعاً في العرض وتراجعاً في الطلب، حيث توقع البنك الدولي أن تشهد أسعار السلع الأساسية في عام 2026 أدنى مستوى لها منذ ست سنوات.² وكان من المتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام برنت حوالي 60 دولاراً للبرميل، مدفوعاً بفائض كبير في المعروض من النفط وركود الاستهلاك في الاقتصادات الكبرى مثل الصين. ولكن اندلاع الأعمال العدائية ترتب عليه تغيير هذه الحسابات على الفور، حيث ظهرت علاوة مخاطر جيوسياسية ضخمة دفعت سعر خام برنت إلى مستويات قياسية خلال اليوم بلغت حوالي 120 دولاراً للبرميل في أوائل مارس.³

إغلاق مضيق هرمز هو أكبر أزمة طاقة منذ سبعينيات القرن الماضي. في عام 2025، كان يعبر من المضيق ما يقرب من 20 مليون برميل من النفط يومياً – وهو ما يمثل ربع تجارة النفط العالمية المنقولة بحراً.⁴ علاوة على ذلك، يعتمد خمس شحنات الغاز الطبيعي المسال العالمية، والتي تأتي في المقام الأول من قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة، على هذا الممر الضيق.⁵ وأجبر القرار الإيراني بإغلاق المضيق، إلى جانب الهجمات التي استهدفت منشآت إنتاج الطاقة في المنطقة، كبار الموردين، مثل «قطر للطاقة» ومؤسسة البترول الكويتية وشركة أبوظبي الوطنية للنفط (أدنوك)، على إعلان حالة القوة القاهرة.⁶

الشكل 1 حجم النفط المنقول عبر مضيق هرمز



Source: US Energy Information Administration (EIA), "Amid regional conflict, the Strait of Hormuz remains critical," 2025. <https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=65504>

أدى هذا الانكماش في جانب العرض إلى تقلبات فورية وحادة في تحديد الأسعار. ففي حين استقرت أسعار النفط عند مستويات أقرب إلى 90-100 دولار للبرميل عقب الإعلان عن الإفراج الطارئ عن 400 مليون برميل من المخزونات الإستراتيجية بتنسيق من الوكالة الدولية للطاقة، ظلت أسعار الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال مرتفعة ارتفاعاً ملحوظاً⁷ حيث شهدت مؤشرات أسعار الغاز "مؤشر اليابان وكوريا" (JKM) و"تي تي إف الأوروبي (TTF)" (مؤشر نقل الملكية) ارتفاعاً في الأسعار بلغ ما يقارب الضعف، مع بدء المشتريين الآسيويين والأوروبيين في التنافس بشدة على الإمدادات المحدودة من الطاقة غير الخليجية.

الجدول 1. أسعار الطاقة المقارنة (2025 مقارنة بـ مارس 2026)

| مقياس قياس الطاقة | متوسط 2025 | قبل الصراع (27 فبراير 2026) | الذروة بعد اندلاع الصراع (9 مارس 2026) |
|--|------------|-----------------------------|--|
| سعر خام برنت (دولار/برميل) | \$68.00 | \$69.80 | \$119.50 |
| سعر خام غرب تكساس الوسيط (دولار/برميل) | \$60.00 | \$62.10 | \$116.00 |
| سعر الغاز الطبيعي المسال في السوق الفورية (مؤشر كوريا واليابان) (دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية) | \$13.50 | \$12.80 | \$22.00 |
| البنزين (السعر في محطات الوقود في الولايات المتحدة بالدولار الأمريكي/ للجالون) | \$3.00 | \$2.98 | \$3.48 |

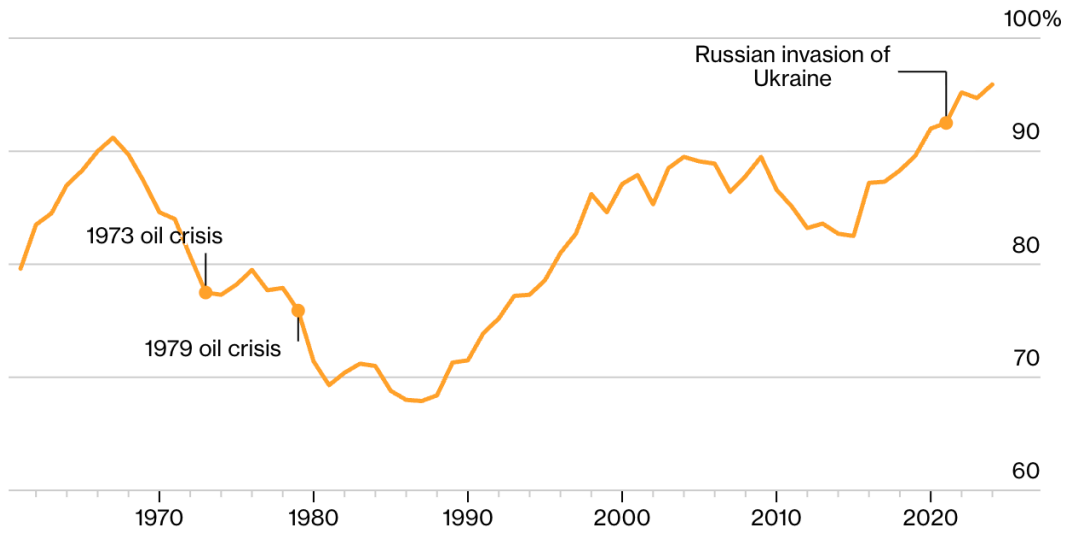
المصدر: تجميع المؤلفين استناداً إلى بيانات أسعار السلع الأساسية الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، و عقود برنت الآجلة في بورصة ICE، و عقود خام غرب تكساس الوسيط (WTI) الآجلة في بورصة NYMEX، ومؤشر S&P Global Platts JKM.

تتجاوز آلية هذا الارتفاع في الأسعار مجرد الندرة المادية. حيث يأخذ السوق في الحسبان التدهور الطويل الأمد في البنية التحتية الإيرانية والإقليمية، إلى جانب الارتفاع الحاد في أسعار التأمين والضرورة اللوجستية لإعادة توجيه مسار السفن حول طريق رأس الرجاء الصالح – وهو طريق يزيد مسافة الرحلة بنسبة 25-30% ويؤدي إلى زيادة كبيرة في استهلاك الوقود واحتياجات رأس المال العامل⁸.

الاحتياطات الاستراتيجية والمرونة الاقتصادية الآسيوية في خضم الصراع

تتحدد قدرة الاقتصادات الآسيوية على الصمود في مواجهة الإغلاق الإيراني لمضيق هرمز إلى حد كبير بمدى كفاية احتياطياتها الاستراتيجية من النفط ومدى تطورها. حيث لا تزال الاقتصادات الآسيوية المتقدمة – ولا سيما اليابان وكوريا الجنوبية – تعتمد بشدة على نفط الشرق الأوسط. في أعقاب غزو روسيا لأوكرانيا، ارتفعت حصة اليابان من واردات النفط الخام من الشرق الأوسط إلى حوالي 96% (انظر الشكل 2). وللتخفيف من حدة هذا الضعف، قامت هذه الدول المعتمدة على الواردات بتطوير بعض من أكثر الاحتياطيات الاستراتيجية اتساعًا في العالم، والتي تم تكوينها على مدى عقود من التخطيط لأمن الطاقة.⁹ وقد شكّلت احتياطيات اليابان، التي تغطي ما يقارب 254 يومًا من الطلب، واحتياطي كوريا الجنوبية الذي يكفي 208 أيام، حاجزًا وقائيًا مهمًا من الناحيتين النفسية والمادية ضد إمكانية حدوث شلل فوري في البلدين.¹⁰ وبالمقارنة مع الاقتصادات المتقدمة في شرق آسيا، فإن التأثير أكثر حدةً على الدول النامية في جنوب شرق آسيا. حيث أدت تكلفة الوصول إلى هذه الاحتياطيات ونضوبها الحتمي خلال صراع طويل الأمد إلى تطبيق بروتوكولات «المستوى الثالث من الأزمات»، بما في ذلك توزيع الوقود بنظام الحصص وتعليق السفر غير الضروري لموظفي الخدمة المدنية في بلدان مثل تايلاند.¹¹

الشكل 2 حصة اليابان من واردات النفط الخام من الشرق الأوسط بحسب السنة المالية

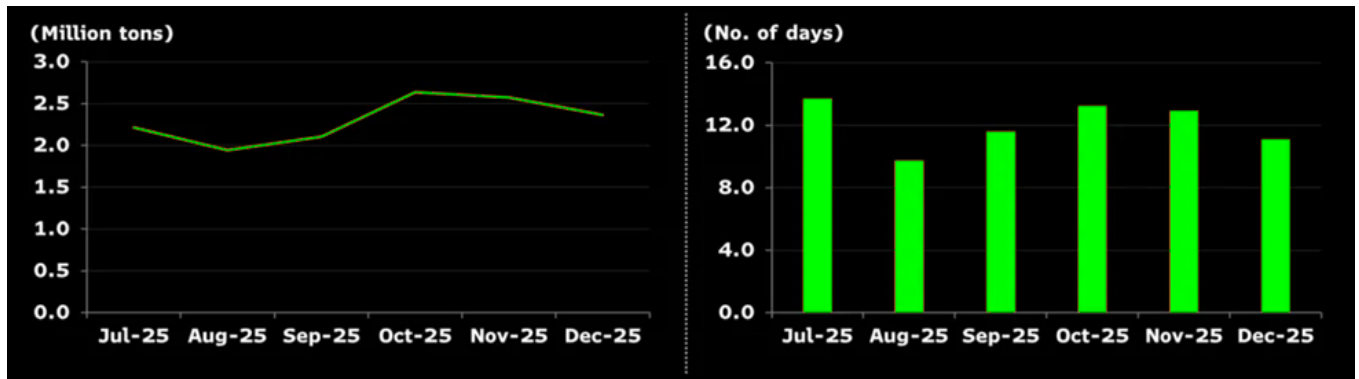
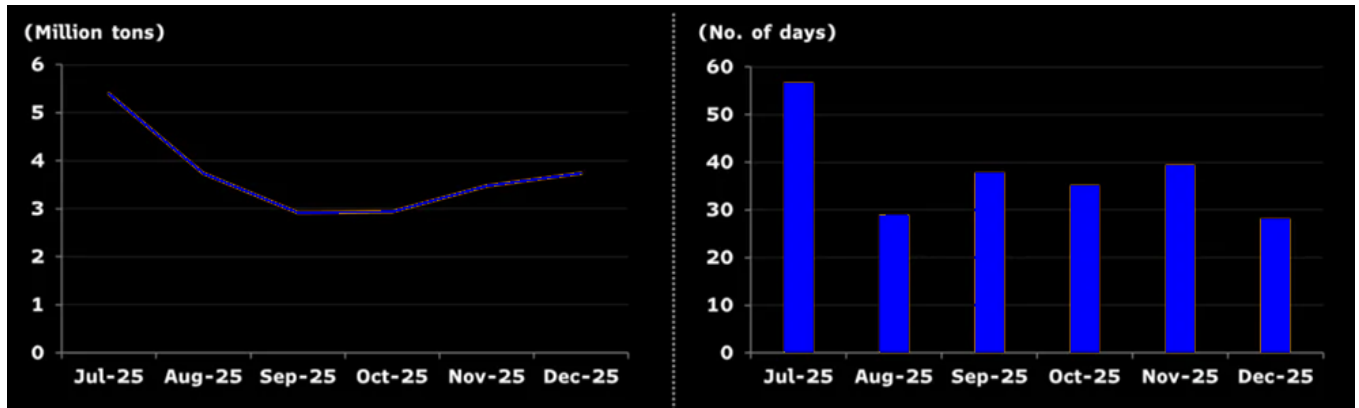
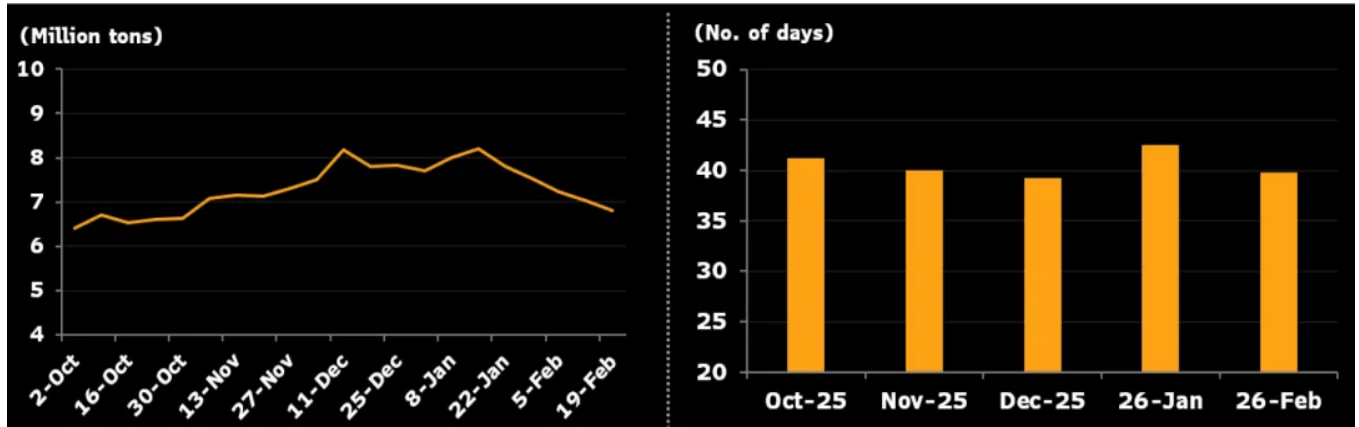


Source: Bloomberg. "Can Japan's Oil and Gas Stockpiles Weather a Middle East Crisis?" March 12, 2026. <https://www.bloomberg.com/news/articles/2026-03-12/can-japan-s-oil-and-gas-stockpiles-weather-a-middle-east-crisis>

على نفس المنوال، فإنّ الدول الناشئة الكبرى مثل الهند وإندونيسيا أكثر عُرضة للمخاطر بشدة، حيث لا تكفي احتياطياتهما سوى 25 و23 يومًا على التوالي.¹² يؤدي هذا التباين إلى تأثيرات غير متساوية بين دول المنطقة، حيث يُقدَّر أن كل ارتفاع بنسبة 10% في أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الآسيوي بنسبة 0.3%¹³ وتدهور أرصدة الحسابات الجارية بنفس النسبة، مما يضرّ ضررًا أكبر بالاقتصادات الأقل قدرة على الصمود. تحتل الصين موقعاً وسطاً، حيث تكفي المخزونات لنحو 110 أيام من الكميات المحددة للاستيراد.¹⁴ ورغم أن الحجم الإجمالي لاحتياطيات الصين ضخم، فإن وضعها كأكبر مستورد للنفط في العالم – حيث تستورد ما يقرب من نصف احتياجاتها من الطاقة من دول الخليج – يعني أن أي انقطاع مستمر في إمدادات النفط عبر مضيق هرمز يهدد ما يصل إلى 45% من إجمالي وارداتها من النفط الخام.¹⁵

عند الحديث عن احتياطيات الغاز الطبيعي المسال، فتختلف درجة تعرض الاقتصادات الآسيوية الكبرى بشدة أيضًا. يبدو أن اليابان تحديداً شديدة الحساسية لهذا النقص بسبب انخفاض مخزوناتهما، مما يزيد من احتمال الحاجة إلى دورة إعادة تزويد عاجلة في حالة حدوث اضطرابات في الإمدادات. في ديسمبر 2025، بلغت مخزونات اليابان من الغاز الطبيعي المسال حوالي 2.37 مليون طن، وهو ما يعادل تغطية احتياجات الاستيراد لمدة 11 يومًا فقط.¹⁶ تواجه كوريا الجنوبية وضعاً مشابهاً، وإن كان أقل حدةً بعض الشيء. فقد انخفضت مخزوناتها من الغاز الطبيعي المسال في أواخر عام 2025، لتصل إلى حوالي 3.7 مليون طن بحلول شهر ديسمبر، وهو ما يعادل احتياجات الاستيراد لمدة 28 يومًا تقريباً.¹⁷ على النقيض من ذلك، تتمتع الصين بقدر أكبر من المرونة. فحتى منتصف فبراير، بلغت مخزونات الصين من الغاز الطبيعي المسال حوالي 6.82 مليون طن، وهو ما يعادل نحو 42 يومًا من الاستيراد.¹⁸ وبفضل الاحتياطيات الصينية الاستراتيجية الضخمة والمرونة التي توفرها واردات الغاز عبر الأنابيب من روسيا، فإنّ الصين لديها قدرة أكبر على استيعاب الاضطرابات قصيرة الأجل في إمدادات الغاز الطبيعي المسال من الشرق الأوسط.

الشكل 3 مخزونات الغاز الطبيعي المسال (بالمليون طن) وتغطية الواردات (بالأيام) في الصين (باللون البرتقالي)، وكوريا الجنوبية (باللون الأزرق)، واليابان (باللون الأخضر)



Source: Bloomberg Intelligence; see also https://mp.weixin.qq.com/s/V6BImq_ID8w81vkNvhAFFQ

آليات انتقال الأثر الاقتصادي: الصين كدراسة حالة

يتناول هذا القسم الكيفية التي يُتوقع أن تؤدي بها أزمة الطاقة إلى إعادة تشكيل أوضاع الاقتصاد الكلي في الصين، بحيث ينتقل الاقتصاد من ضغوط انكماشية إلى تضخم مدفوع بارتفاع التكاليف.

من الركود الانكماشية إلى واقع ارتفاع التكاليف

حدثت صدمة أسعار الطاقة في وقت حرج للاقتصاد الكلي الصيني الذي أمضى معظم عام 2025 في مواجهة ضغوط انكماشية مستمرة وضعف في الطلب المحلي. وكان الارتفاع المفاجئ في أسعار النفط والغاز في أواخر فبراير «دفعة مفيدة» في إعادة مستويات الأسعار العامة إلى المنطقة الإيجابية، على الرغم من أن السبب الأساسي – وهو صدمة في جانب العرض – يختلف جوهرياً عن التعافي الطبيعي. في الحالة الصينية، من المرجح أن تظهر الآثار المباشرة لأزمة النفط أولاً في أسعار المنتجين وليس في أسعار المستهلكين. وهذا يعني أن عودة معدل التضخم الأساسي المدفوع

بعوامل الطاقة لا يشير بالضرورة إلى انتعاش واسع النطاق في الطلب؛ بل قد يعكس ارتفاع تكاليف المدخلات، وتقلص هوامش الربح، وانتشار ضغوط التكلفة عبر السلسلة الصناعية.

من السمات الرئيسية لآلية انتقال الأثر الصينية التباين المتكرر بين المؤشرات على المستوى الكلي والضغط على المستوى الجزئي. قد يظل التضخم الاستهلاكي منخفضاً نسبياً لفترة من الوقت، لكن الشركات قد تواجه ارتفاعاً في تكاليف المواد الخام، وتقلصاً في هوامش الربح، وقدرة محدودة على تحديد الأسعار. هذا التباين مهم؛ لأن صانعي السياسات والمتعاملين في السوق قد يقللون من شأن حدة الصدمة إذا ما ركزوا على مؤشر أسعار المستهلك.

في الوقت نفسه، فإن تأثير أسعار النفط على مؤشر أسعار المستهلك في الصين ليس فورياً ولا تلقائياً. حيث تتناثر الزيادات في التكاليف على مستوى المنتجين بسبب ضعف الطلب الاستهلاكي، والمنافسة الشديدة في السوق، وآليات التسعير الخاضعة للتنظيم، وقدرة الشركات المحدودة على تمرير ارتفاع تكاليف المدخلات. ولهذا، فإن التأثير المباشر لأزمة النفط لا يتمثل عادةً في ارتفاع فوري في معدل التضخم الاستهلاكي، بل في ضغوط لإعادة التوزيع عبر سلسلة الإنتاج.

أشارت بيانات التضخم لشهر فبراير 2026 فعلاً إلى هذه الصورة المتغيرة. فقد ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 1.3% على أساس سنوي، بعد أن كان قد سجل 0.2% في يناير.¹⁹ غير أن جزءاً كبيراً من هذه الزيادة كان مرتبطاً بتأثير عطلة عيد الربيع، التي ساهمت بنحو 0.75 نقطة مئوية، حيث ارتفعت أسعار تذاكر الطيران بنسبة 29.1% ورسوم وكالات السفر بنسبة 12.5%. وارتفعت أسعار البنزين المحلية بنسبة 3.1% مقارنة بالشهر السابق، مما زاد من الضغوط التصاعدية. ونظراً لأن النزاع لم يبدأ إلا في نهاية شهر فبراير، فمن غير المرجح أن تكون البيانات الخاصة بشهر فبراير قد عكست تأثيره المباشر كاملاً، ومن المتوقع أن يظهر هذا التأثير بصورة أكثر وضوحاً في بيانات شهر مارس. وفي الوقت نفسه، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي، الذي يستبعد أسعار المواد الغذائية والطاقة المتقلبة، إلى 1.8%، وهو أعلى مستوى له منذ مارس 2019.²⁰

تشير أسعار المنتجين إلى انتقال أقوى للأثر عبر القطاع الصناعي. على الرغم من أن مؤشر أسعار المنتجين قد انخفض بنسبة 0.9% على أساس سنوي في شهر فبراير، إلا أن وتيرة الانخفاض تقلصت للشهر الثالث على التوالي،²¹ وهو ما يعكس جزئياً ارتفاع أسعار النفط الخام والمعادن غير الحديدية على الصعيد الدولي. على أساس شهري، ارتفع مؤشر أسعار المنتجين لمدة خمسة أشهر متتالية. وبالتالي، يتوقع المحللون في مجموعة ING ومؤسسات أخرى أن يعود تضخم مؤشر أسعار المنتجين إلى المنطقة الإيجابية في مارس أو أبريل، مع بدء وصول الآثار الكاملة لأزمة الطاقة إلى الصناعات الأولية والوسيلة.

يكمُن الخطر الأكبر الذي يواجه الاقتصاد الصيني في احتمال حدوث «ركود تضخمي» — وهو وضع يؤدي فيه ارتفاع أسعار الطاقة إلى زيادة معدل التضخم الأساسي، بينما يؤدي في الوقت نفسه إلى انخفاض الدخل الحقيقي وتراجع ثقة المستهلكين. بخلاف النمو المقترن بانخفاض التضخم الذي شهدته التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، قد تجبر أزمة الطاقة لعام 2026 الأسر على التخلي عن تكاليف النقل والتدفئة، حتى مع استمرار توقعات بقاء الدخل عند مستويات منخفضة، مما قد يؤدي إلى انكماش الإنفاق التقديري ويُحدث مزيداً من التأخير في تعافي قطاع العقارات.²²

التأثير على هوامش أرباح الشركات والقدرة التنافسية الصناعية

ترتب على الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة العالمية انكماش فوري في هوامش ربح الشركات في جميع أنحاء قطاع الصناعة الصيني الواسع. والصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، مثل صناعة الصلب والبتروكيماويات والألمنيوم والمعادن غير الحديدية، معرضة لهذه المخاطر إلى حد بعيد، حيث تعتمد عملياتها الإنتاجية بشدة على إمدادات مستقرة وميسورة التكلفة من النفط والغاز والكهرباء. وتشكل تكاليف الطاقة حصة كبيرة من إجمالي نفقات الإنتاج في هذه القطاعات، وبالتالي، لم يؤد الصراع إلى ارتفاع تكاليف المدخلات فحسب، بل أحدث أيضاً حالة من الغموض بشأن توفر السلع الصناعية الأساسية، مما أجبر الشركات على تحمل التكاليف المرتفعة في الوقت الذي تعمل فيه في ظل ظروف تتسم بضعف الطلب العالمي.

يُبين قطاع الألمنيوم حجم هذه الضغوط. حيث ينتج الشرق الأوسط نحو 9% من إنتاج الألمنيوم العالمي وحوالي 22% من الإنتاج مع استبعاد الصين.²³ أعلنت كبرى الشركات المنتجة في المنطقة، بما في ذلك شركة «الألمنيوم قطر» وشركة «المنيوم البحرين الباء»، حالة القوة القاهرة، حيث تسبب الحصار المفروض على مضيق هرمز في تعطيل تصدير السبائك الجاهزة وتعطيل استيراد مادة الألومينا الخام.²⁴ وأدى نقص العرض الناجم عن ذلك إلى ارتفاع أسعار الألومنيوم في بورصة لندن للمعادن (LME) إلى مستويات قياسية تجاوزت 3,300 دولار للطن. وفي حين أن ارتفاع الأسعار العالمية قد يعود بالفائدة على منتجي المواد الخام على المدى القصير، فإن شركات التصنيع الصينية في المراحل النهائية — لا سيما

تلك العاملة في سلاسل التوريد الخاصة بقطاعات السيارات والإلكترونيات والبناء – تواجه ارتفاعًا كبيرًا في تكاليف المدخلات. وهذا يضع ضغوطًا على القدرة التنافسية للتصدير في وقت لا يزال فيه الطلب العالمي غير محدد المعالم.

إجمالاً، من المرجح أن تُفاقم أزمة الطاقة من الضغوط الهيكلية داخل القطاع الصناعي الصيني. بالنسبة للعديد من الشركات المصنعة التي تحقق هامش ربح ضئيلاً، فإن ارتفاع تكاليف الطاقة والخدمات اللوجستية يُسرّع وتيرة الاندماج الصناعي. حيث تواجه الشركات الصغيرة ذات الميزانيات العمومية الأضعف صعوبات متزايدة في استيعاب تقلبات التكاليف، في حين أن المنتجين الأكبر حجماً والأكثر تطوراً من الناحية التكنولوجية يتمتعون بقدرة أكبر في الحفاظ على الربحية من خلال تحسين الكفاءة والتكامل الرأسي. ومن هذا المنطلق، قد يؤدي الصراع دون قصد إلى تسريع التحول الجاري نحو إنتاج صناعي ذي قيمة مضافة أعلى ضمن القاعدة الصناعية الصينية.

تعكس السياسات التي تطبقها الحكومة الصينية هذا التحدي الهيكلي. حيث يتزايد اتجاه الصين إلى الاعتماد على ما يُسمى بسياسات «مكافحة حرب الأسعار» من أجل تثبيت أرباح الشركات ومنع المنافسة السعرية المدمرة داخل الأسواق المحلية. وتهدف هذه الإجراءات، التي تم التأكيد عليها خلال مؤتمر المجلسين التشريعيين الصينيين «الدورتين»²⁵ لعام 2026، إلى الحد من التوسع المفرط في الطاقة الإنتاجية والحيلولة دون دخول الشركات في حروب أسعار شرسة تؤدي إلى تآكل هوامش الربح في قطاعات بأكملها. على سبيل المثال، أصدرت الجهات التنظيمية الصينية مؤخرًا إرشادات توجيهية للتسعير في قطاع السيارات بهدف الحد من حروب الأسعار المدمرة. وتحظر القواعد صراحةً على شركات تصنيع السيارات والوكلاء بيع السيارات بأسعار تقل عن تكلفة الإنتاج بهدف القضاء على المنافسين، في محاولة تنظيمية تهدف إلى استعادة الربحية وتعزيز «المنافسة القائمة على القيمة» في هذا القطاع.²⁶ ويتمثل الهدف العام في إعطاء الأولوية لظهور «شركات وطنية رائدة» متطورة تقنياً ومستدامة مالياً، بدلاً من الإبقاء على الطاقة الإنتاجية الزائدة المدعومة.

على المدى البعيد، قد تشكل أزمة الطاقة حافزاً لإعادة هيكلة الصناعة على نطاق أوسع. من المرجح أن يؤدي ارتفاع تكاليف المدخلات إلى تعزيز مساعي بكين نحو تحقيق نمو قائم على الكفاءة، وتحسين سلاسل التوريد، والاكتمال الذاتي التكنولوجي، لا سيما في القطاعات المرتبطة بالسيارات الكهربائية والمواد المتطورة والتصنيع الاستراتيجي.

الصدمة التي تتعرض لها الأسواق المالية: هروب رؤوس الأموال وهشاشة الأسواق الناشئة

اتصفت ردود فعل الأسواق المالية تجاه الحرب بانقلاب مفاجئ وحاد في الاتجاهات الاستثمارية السائدة على الصعيد العالمي. في بداية العام، كانت الاستراتيجية السائدة بين مديري الأصول هي استراتيجية «بيع أمريكا» – وهي تحويل الاستثمارات بعيداً عن أسهم البرمجيات والتكنولوجيا الأمريكية المبالغ في تقييمها، وتوجيهها نحو مراكز التصنيع التكنولوجي المتطورة في آسيا، التي كان يُنظر إليها على أنها العمود الفقري لسباق البنية التحتية العالمية للذكاء الاصطناعي.²⁷ أدى ذلك إلى تدفقات ضخمة إلى أسواق الأسهم الكورية الجنوبية والتايبانية واليابانية طوال شهري يناير وفبراير.

دفع الصراع الأخير المستثمرين حول العالم إلى الاتجاه نحو الأصول الآمنة. فمع تزايد المخاوف بشأن استمرار أزمة الطاقة وتأثيرها على النمو والتضخم، بدأ المستثمرون في الانسحاب من الأسواق الآسيوية وتحويل أموالهم إلى الأصول المُقوّمة بالدولار، ولا سيما السندات الحكومية الأمريكية، التي يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها أكثر استقراراً وأماناً خلال فترات الاضطراب العالمي.²⁸

ارتفاع قيمة الدولار وتداعياته المالية على شرق آسيا

انتعش الدولار الأمريكي، الذي كان يشهد انخفاضاً طوال عام 2025، انتعاشاً حاداً مع اشتداد حدة الصراع.²⁹ وقد منح وضع الاقتصاد الأمريكي كمصدر صافٍ للطاقة ميزةً هيكليةً له مقارنةً بأوروبا وآسيا المستوردتين للطاقة. وبجانب حقيقة أن الدولار لا يزال العملة المهيمنة في تجارة النفط الخام العالمية، فقد عزز ذلك من دور الدولار كوسيلة تحوط مفضلة في ظل بيئة تتسم بصدمة في أسعار الطاقة. بحلول 12 مارس، كان مؤشر الدولار الأمريكي (DXY) قد ارتفع مرة أخرى إلى ما فوق مستوى 99.3، مدفوعاً بمزيج من النزعة إلى تجنب المخاطرة والتوقعات بأن صندوق الاحتياطي الفيدرالي سيضطر إلى الإبقاء على أسعار فائدة مرتفعةً لمكافحة التضخم الناجم عن ارتفاع أسعار الطاقة.³⁰

الجدول (2): توقعات العملات وتقلبات أسعار الصرف (مارس 2026)

| زوج العملات | السوق الفورية (27.02.26) | توقعات الربع الأول من عام 2026 | توقعات الربع الثاني من عام 2026 | حالة الضعف |
|---------------------------------------|--------------------------|--------------------------------|---------------------------------|---|
| الدولار الأمريكي/اليوان الصيني | 6.8616 | 6.8500 | 6.8500 | منخفض (رقابة صارمة من قبل البنك المركزي الصيني) |
| الدولار الأمريكي/الين الياباني | 156.05 | 154.00 | 152.00 | متوسط (ملاذ آمن لكن ضعف في قطاع الطاقة) |
| الدولار الأمريكي/الوون الكوري الجنوبي | 1440.1 | 1450.0 | 1440.00 | مرتفع (حساس للنفط والنمو) |
| الدولار الأمريكي/الروبية الهندية | 90.975 | 92.000 | 93 | مستوى عالٍ جدًا (احتياطات منخفضة، اعتماد على النفط) |

Source: Mitsubishi UFJ Financial Group (MUFG) Research. Monthly Foreign Exchange Outlook. March 2, 2026. <https://www.mufgresearch.com/fx/monthly-foreign-exchange-outlook-march-2026/>

في هذه الأثناء، وصل سعر الذهب إلى مستويات لم يسبق لها مثيل، متجاوزاً حاجز 5300 دولار للأونصة.³¹ إن هذه الحركة المتوازية لكل من الدولار والذهب – وهما أصول عادةً ما ترتبطان بعلاقة عكسية³² – يؤكد على مدى التوتر السائد في الأسواق. فقد كان الذهب بمثابة الملاذ النهائي للتخلص من المخاوف المتعلقة بمصادقية البنوك المركزية العالمية واستقرار النظام المالي الدولي، في ظل احتمال حدوث المزيد من الصدمات الجيوسياسية وخدمات الاقتصاد الكلي.

فرض ارتفاع الدولار ضغوطاً هائلةً على العملات الآسيوية، ولا سيما الين الياباني. فالين، الذي كان يعاني فعلاً من هشاشة مكانته، شهد تراجع مكانته التقليدية كملاذ آمن أمام الدولار. وبخلاف الأزمات السابقة، التي كان فيها الين يرتفع مع تزايد النزعة إلى تجنب المخاطرة، فإن تركيز الصراع الحالي على قطاع الطاقة جعل من وضع اليابان كدولة مستوردة للوقود العامل المهيمن في تحديد قيمة عملتها.³³ وتتصف البنية الاقتصادية اليابانية بحساسية فريدة تجاه الترابط الحالي بين «الدولار والنفط». حيث يعتمد الاقتصاد الياباني على الواردات في توفير ما يقرب من 90% من احتياجاته من النفط الخام، الذي يمر معظمه عبر مضيق هرمز، ويواجه تدهوراً في شروط التبادل التجاري (نسبة سعر الصادرات إلى سعر الواردات)، الأمر الذي يهدد بإفشال محاولة اليابان التي طال أمدها للخروج من حالة الركود.

اتسمت الأوضاع المالية في كوريا الجنوبية خلال شهر مارس بالتقلب. في 3 مارس، تعرض مؤشر كوسبي لانحياز حاد بنسبة 12% – وهو أسوأ أداء منذ الأزمة المالية لعام 2008 – جراء هروب المستثمرين الأجانب من السوق التي تهيمن عليها شركات التكنولوجيا.³⁴ وانخفضت قيمة الوون إلى ما دون حاجز 1500 وون للدولار الواحد، لتواصل تراجعها إلى أدنى مستوى لها منذ عام 2009. وفي محاولة لمعالجة الموقف، أطلقت إدارة الرئيس لي جاي ميونج برنامجاً لتحقيق الاستقرار في السوق بقيمة 100 تريليون وون (حوالي 68.3 مليار دولار).³⁵ ويهدف هذا التدخل المالي والنقدي الضخم إلى منع حدوث انهيار هيكلي من خلال توفير السيولة لأسواق السندات والأسهم. ويتضمن البرنامج تفعيل صندوق لتحقيق الاستقرار في سوق السندات بقيمة 40 تريليون وون وصندوق لتحقيق الاستقرار في سوق الأسهم بقيمة 10 تريليون وون، حيث يمكن للأخير شراء صناديق الاستثمار المتداولة في البورصة (ETFs) المرتبطة بمؤشر كوسبي 200 لدعم مستويات المؤشر.

بخلاف الهبوط الحاد الذي تشهده الأسواق الآسيوية عموماً، أظهرت الأسواق المالية في الصين وهونج كونج مرونةً نسبيةً، رغم تعرضها لضغوط كبيرة. حيث تفوق مؤشر CSI 300 و«هانج سنغ» على نظرائهما الإقليميين، مثل مؤشري «كوسبي» و«نيكي 225»، خلال الأيام العشرة الأولى من النزاع.³⁶ ويعود هذا الاستقرار النسبي إلى البنية المالية الفريدة للصين التي تشبه «الحصن»، والتي تجمع بين ضوابط صارمة على رأس المال وتدخل حكومي استباقي وإشارات سياسية استراتيجية.

هونج كونج هي مركز مالي عالمي يتمتع بحساب رأس مال مفتوح، ولهذا فإنها واجهت العبء الأكبر من الصدمات التي أحدثتها حركة رأس المال في المنطقة. فقد انخفض مؤشر هانج سنغ إلى أدنى مستوى له في 11 أسبوعاً ليصل إلى 25249 نقطة في 4 مارس، مع تراجع المستثمرين العالميين عن الأصول الآسيوية ذات المخاطر العالية.³⁷ ومع ذلك، شكّل عمق السوق ودوره كبوابة لرأس المال المتدفق «نحو الجنوب» من البر الرئيسي الصيني حاجزاً واقعياً من التقلبات الدورية. وبلغت التدفقات الصافية المتجهة جنوباً نحو شركات التكنولوجيا العملاقة مثل «تينسنت» مليارات الدولارات الهونج كونغية خلال ذروة موجة البيع، حيث اعتبر المستثمرون من البر الرئيسي أن التقييمات المنخفضة لمؤشر هانج سنغ تمثل فرصة للشراء.³⁸

الجدول (3): أداء المؤشرات القياسية الآسيوية والملاذات الأتمنة (مارس 2026)²

| المحرك الرئيس | الاتجاه منذ 27 فبراير | القيمة (منتصف مارس 2026) | المنطقة / النوع | الأصل / المؤشر |
|--|---------------------------|--------------------------|-----------------|--------------------------------|
| تأثيرات التوترات في الشرق الأوسط تتباين مع تأثيرات حزمة التحفيز الصينية | صافي 3% إلى 5%- | ~25,500-25,800 | هونج كونج | مؤشر هانج سنغ |
| تقلبات حادة ناجمة عن المخاوف المتعلقة بالطاقة، ثم انتعاش قوي بفضل إصلاحات الشركات والتفاؤل بشأن قطاع التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي | تقلبات بنسبة 20%- ثم 11%+ | ~5,700-5,900 | كوريا الجنوبية | كوسبي |
| مخاوف من الركود التضخمي مدفوعة بأسعار النفط، لكن البيانات التجارية تشير إلى تعافي جزئي | من 5%- إلى 7%- | ~54,000-55,000 | اليابان | مؤشر نيكبي 225 |
| زيادة الإنفاق خلال العطلات، والتراجع الأخير في الميل العالمي إلى تجنب المخاطرة | من 1%- إلى 2%- | ~4,600-4,650 | الصين | CSI 300 |
| تصفية الأصول بعد بلوغ الذروة، وارتفاع التضخم/إعادة تقييم أسعار الفائدة، لكن المؤشر لا يزال مرتفعاً منذ بداية العام | 4%- | ~\$4,600-\$5,000 | ملاذ آمن | الذهب (الذهب/الدولار الأمريكي) |
| قوة الدولار في ظل تدفقات الهروب من المخاطر وتوقعات سياسة صندوق الاحتياطي الفيدرالي | ارتفاع طفيف | ~99.8-100.2 | ملاذ آمن | مؤشر DXY |

المصدر: تجميع المؤلفين للقيم والاتجاهات التقديرية لمنتصف مارس 2026 لمؤشر هانج سنغ، ومؤشر كوسبي، ومؤشر نيكبي 225، ومؤشر سي إس آي 300، والذهب (الذهب/الدولار)، ومؤشر DXY، استناداً إلى بيانات مستقاة من Bloomberg، Yahoo Finance، Trading، Investing.com، Economics، Macrotrends، Twelve Data، Reuters، CNN، تم الاطلاع عليها في 19 مارس 2026.

الزيارة المرتقبة لترامب وموقف الصين من الصراع

رغم الآثار الاقتصادية المذكورة آنفًا، ظل الموقف السياسي الصيني تجاه الصراع في العلن متحفّظًا نسبيًا، لا سيما بالمقارنة مع حجم مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية في المنطقة. إيران هي أحد أهم الشركاء الاستراتيجيين الشاملين للصين، ومحطة رئيسية في مبادرة الحزام والطريق، وموژد رئيس في سلسلة إمدادات الطاقة الصينية. ومع ذلك، اتصف رد فعل بكين بالواقعية الحذرة والمدروسة. فرغم الدعم الدبلوماسي الصيني لإيران، فقد أعطت الصين الأولوية للحفاظ على علاقاتها الاقتصادية الكلية الأوسع نطاقاً مع دول الخليج العربية والولايات المتحدة والنظام التجاري العالمي برمته.

اتخذ الموقف الدبلوماسي المعلن للصين طابعًا يتسم بالإدانة الشديدة من منطلقات الأخلاقية. فقد أدان وزير الخارجية الصيني وانج يي العمليات العسكرية الأمريكية والإسرائيلية – مشيرًا تحديدًا إلى اغتيال القيادات الإيرانية والمحاولات المزعومة لتغيير النظام – ووصفها بأنها «غير مقبولة»، واعتبر الحرب مأساة ما كان ينبغي أن تحدث أبدًا.⁴⁰ ولكن وراء واجهة التضامن الدبلوماسي، تجنبت الصين بدقة وتعمّد اتخاذ أي إجراء عسكري ملموس مع إيران ضد الولايات المتحدة أو حلفائها. فلم تقدم بكين ل طهران أي ضمانات أمنية رسمية صريحة، وقصرت مساعدتها على تقنيات محددة ذات استخدام مزدوج،⁴¹ مع رفضها التدخل في القتال. بجانب حسابات التكلفة والعائد الأوسع نطاقاً التي تجربها بكين ومبدأ عدم الانحياز المعترف به على نطاق واسع في سياستها الخارجية،⁴² هناك حدث سياسي كبير في الفترة المقبلة يؤثر أيضاً على الحسابات الاستراتيجية للصين في تعاملها مع الأزمة.

يجب تحليل رد الفعل المتحفّظ الذي أبدته الصين تجاه هذا الصراع في ضوء المفاوضات الدبلوماسية المرتقبة ذات الأهمية الكبيرة بين بكين وواشنطن. فقد كان من المقرر أن يزور الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الصين في نهاية شهر مارس. وعلى الرغم من إعادة جدولة الزيارة في الوقت الحالي،⁴³ فإن الترقب الذي أحاط بهذا اللقاء الرفيع المستوى أضاف بعداً إضافياً من الحسابات الاستراتيجية إلى موقف بكين تجاه الصراع. حيث ترى الصين أن الأولوية هي الحفاظ على بيئة تفاوضية مستقرة مع واشنطن في وقت لا تزال فيه القضايا الثنائية الأوسع نطاقاً – بما في ذلك الخلافات التجارية والقيود التكنولوجية وقضية تايوان قبل كل شيء – هي محور جدول الأعمال الاستراتيجي طويل الأمد للصين. إن تصعيد الضغوط السياسية على واشنطن في الصراع مع إيران أو تقديم دعم عسكري أو دبلوماسي أكبر ل طهران قد يؤدي إلى تقويض الأجواء الدبلوماسية قبل الزيارة، ويُعمّد جهود بكين الرامية إلى انتزاع تنازلات من الولايات المتحدة بشأن قضايا ذات أهمية استراتيجية أكبر.

في هذا السياق، يعكس نهج الصين تسلسلاً هرمياً للأولويات الاستراتيجية. ورغم أن إيران شريك مهم في إطار الدبلوماسية الصينية في الشرق الأوسط وأمن الطاقة، إلا أنها لا تحظى بنفس القدر من الأهمية التي يحظى بها استقرار العلاقات الصينية-الأمريكية أو إدارة قضية تايوان، التي تعتبرها بكين مصلحة وطنية أساسية. فعندما تتخذ الصين موقفاً متحفّظاً نسبياً في الصراع الإيراني وتتجنب المواجهة الصريحة مع واشنطن، فإنها تحافظ على مرونتها الدبلوماسية وتقلل من مخاطر إفشال المفاوضات المحتملة مع الولايات المتحدة. لذلك، ينبغي تفسير الضغط المحدود الذي تمارسه الصين على الولايات المتحدة بشأن الحرب، ليس على أنه لامبالاة تجاه إيران، بل بوصفه مظهراً من مظاهر الاستراتيجية الكبرى الأوسع نطاقاً التي تتبناها بكين، والتي تظل فيها الشراكات في الشرق الأوسط في مرتبة ثانوية مقارنة بإدارة العلاقات بين القوى العظمى والسعي إلى ممارسة النفوذ في القضايا الأقرب إلى محور التركيز الاستراتيجي للصين.

الخاتمة والنظرة المستقبلية

كشفت الصراعات بين الولايات المتحدة وإسرائيل من ناحية وإيران من ناحية أخرى الضعف الهيكلي لاقتصادات شرق آسيا في مواجهة الصدمات الخارجية للطاقة. فقد أدى تعطل تدفقات النفط والغاز الطبيعي المسال عبر مضيق هرمز إلى انتقال أثر الصراع بسرعة إلى منطقة شرق آسيا في صورة ارتفاع تكاليف الاستيراد وضغوط تضخمية وتقلبات في الأسواق المالية. ورغم أن الاحتياطات الاستراتيجية قد وفرت حاجزاً وقائياً قصيراً الأجل لمستوردين كبار مثل اليابان وكوريا الجنوبية، إلا أن هذه الصدمة أدت إلى زيادة الضغوط على أسواق الطاقة الإقليمية وتنامي التنافس على الإمدادات البديلة. تتمتع الصين بوضع أكثر مرونة نسبياً بفضل احتياطاتها الكبيرة وسلاسل إمدادها المتنوعة ووارداتها من الغاز عبر الأنابيب من روسيا، على الرغم من أن وضعها كأكبر مستورد للنفط في العالم يعني أن أي انقطاع طويل الأمد سيترتب عليه تكاليف كبيرة على مستوى الاقتصاد الكلي. في الوقت نفسه، أحدث الصراع تغيرات مالية أوسع نطاقاً، بما في ذلك عودة ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي، وخروج رؤوس الأموال من الأسواق الآسيوية، وزيادة الضغوط على عملات الدول المستوردة للطاقة.

عند الحديث عن المستقبل، هناك ثلاثة سيناريوهات ستحدد المسار بعيد الأمد للتأثير الاقتصادي الإقليمي.

- أولاً: - مدة إغلاق مضيق هرمز هي العامل الأكثر أهمية على الإطلاق. يمكن استيعاب أي انقطاع مؤقت باستخدام الاحتياطات الاستراتيجية والسحب من إمدادات الطوارئ، في حين أن أي إغلاق ممتد من شأنه أن يحدث تغييراً جذرياً في مسارات تجارة الطاقة العالمية ويفرض ضغوطاً تضخمية مستمرة على المستوردين الآسيويين.
- ثانياً: - ستحدد تطورات الأوضاع المالية العالمية – ولا سيما قوة الدولار الأمريكي وتوقعات أسعار الفائدة – ما إذا كان خروج رؤوس الأموال من الأسواق الآسيوية الناشئة سيزداد حدّة.
- ثالثاً: - ستؤثر التطورات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية على ما إذا كان الصراع سيظل حرباً إقليمية محصورة أم سيتطور إلى مواجهة جيوسياسية واسعة.

على المدى المتوسط إلى البعيد:

- من المنتظر أن تؤدي الأزمة إلى تسريع وتيرة التعديلات الهيكلية في قطاعي الطاقة والشؤون المالية في منطقة شرق آسيا.
- يُتوقع من الحكومات أن تكثف جهودها لتنويع مسارات إمدادات الطاقة.
- زيادة الاحتياطات الاستراتيجية.
- تعزيز الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة والطاقة النووية.
- دراسة إمكانية تشكيل تحالف بحري دولي للتخفيف من حدة مثل هذه الأزمات في المستقبل.

في الوقت ذاته، يعزز هذا الصراع الدور المستمر للدولار الأمريكي والأسواق المالية العالمية باعتبارهما عاملين أساسيين في تحقيق الاستقرار إبان فترات التوتر الجيوسياسي. بالنسبة للصين على وجه الخصوص، تسلط هذه الأزمة الضوء على التوازن الدقيق بين تواجدها الاقتصادي المتنامي في الشرق الأوسط وأولويتها الاستراتيجية القصوى المتمثلة في إدارة علاقات القوى العظمى مع الولايات المتحدة.

في نهاية المطاف، كشف صراع عام 2026 مدى ارتباط الاستقرار الاقتصادي في شرق آسيا بالتصدعات الجيوسياسية البعيدة. وطالما استمرت المنطقة في الاعتماد الشديد على إمدادات الطاقة الخارجية التي تُنقل عبر ممرات بحرية محفوفة بالمخاطر، فستظل أزمات مماثلة قادرة على إحداث صدمات قوية في صميم النظام الاقتصادي الآسيوي.

Endnotes

1. "No One, Not Even Beijing, Is Getting Through the Strait of Hormuz". CSIS. March 6, 2026.
2. "Commodity Prices to Hit Six-Year Low in 2026 as Oil Glut Expands". World Bank. Oct.29, 2025.
3. "Geopolitical Supply Disruptions Drive 25 Percent Oil Price Surge". Discovery Alert. March 11, 2026.
4. "IEA Member countries to carry out largest ever oil stock release amid market disruptions from Middle East conflict". IEA. March 11, 2026.
5. "Asia and the Iran Conflict". Middle East Council of Global Affairs. March 12, 2026.
6. Force majeure refers to a contractual clause that excuses a party from performing its obligations when unforeseen events beyond its control prevent performance. In this context, energy companies in Gulf countries have invoked force majeure following severe disruptions caused by the regional conflict to avoid contractual penalties or liabilities.
7. "War with Iran delivers high oil prices and another shock to the global economy". PBS. March 20, 2026.
8. "Navigating the 2026 Energy Crisis: Beyond the Headlines". March 10, 2026. <https://www.alvarezandmarsal.com/thought-leadership/navigating-the-2026-energy-crisis-beyond-the-headlines>.
9. N. Suratman. "INSIGHT: Asia energy security at risk as Gulf oil supply chain fractures". ICIS. March 11, 2026.
10. "The Hormuz Buffer: Asian Oil Security Amid Prolonged Middle East Conflict". Asia Media Centre. March 11, 2026.
11. Suratman. "INSIGHT". ICIS.
12. Ibid.
13. "Iran War, Oil Price Shock Negative for Oil-Dependent Asia Countries". Nomura. March 2026.
14. "Explainer: Strategic oil reserves, a crisis cushion". RNZ. March 12, 2026; "Bolstering oil stockpile, China's import surge seen creating a 120-day shock shield". SCMP. March 10, 2026.
15. L. Tan. "Asian Equities: Risks Are Rising as Iran War Disruptions Widen". Morning Stars. March 10, 2026.
16. "Japan's LNG imports down 1.4 percent in 2025". LNG Prime. Jan. 26, 2026.
17. "South Korea sees no LNG shortages despite Middle East supply disruptions". SP Global. March 5, 2026.
18. "China's LNG resilience hedges Hormuz risks". China Daily. March 5, 2026.
19. "China's CPI continues expansion, PPI decline narrows via holiday, policy effects". The State Council, PRC. March 9, 2026.
20. Ibid.
21. Ibid.
22. "Middle East Conflict Clouds the Economic Outlook". Advisor Perspectives. March 12, 2026.
23. "A Brief Look at the Impact of US-Iran Developments on the Aluminium Market". Stonex. March 1, 2026.
24. "Middle East war disrupts dry bulk commodity trade as Hormuz shipping grinds to a halt". Kpler. March 6, 2026.
25. The "Two Sessions" refer to the annual plenary meetings of the National People's Congress (NPC) and the Chinese People's Political Consultative Conference (CPPCC), held every March in Beijing to set key economic, social, and policy priorities.

26. "China Issues Auto Pricing Conduct Guide." China Daily February 14, 2026. "China releases draft law amendment to help curb price wars". Reuters. July 24, 2025.
27. "Investors Hunt for Alternatives to the Big Tech Trade". Bloomberg. Dec 15, 2025; "US stocks eclipsed by rest of world in 2025 as investors diversify". Financial Times. Dec 29, 2025.
28. R. Rajah. "The economic fallout of the Iran war for Indo-Pacific developing countries". Lowy Institute. March 10, 2026.
29. Dollar Index. <https://tradingeconomics.com/united-states/currency>
30. "Markets Confront the Economic Impact of the Iran Conflict". Natixis. March 11, 2026.
31. Commodity Market Analysis. <https://www.capitalstreetfx.com/commodity-market-analysis-march-3-2026-gold-%C2%B7-oil-%C2%B7-silver-%C2%B7-copper/>
32. "Understanding the relationship between gold and prices and the US dollar". CBS. Jan 23, 2026.
33. "Analysis-Why Japan's bar for yen intervention is now higher". Reuters. March 13, 2026.
34. "Asian currencies, stock markets wobble on Iran crisis". Argus Media. March 4, 2026.
35. "Korea Readies \$70B Market Stabilization Program Amid Middle East Tensions". Hana Bank. March 4, 2026.
36. Chart alert: Hang Seng Index recovered at 24,765, bulls need to break above 26,350. Market Pulse. March 10, 2026.
37. "Hang Seng Falls to Two-Month Low on Iran War Fallout". Trading Economics. March 3, 2026.
38. Chart alert: Hang Seng Index recovered at 24,765, bulls need to break above 26,350.
39. Author's own compilation based on news report and databases.
40. "美以空袭伊朗哈梅内伊遇害 中国外交部:强烈谴责", [The US and Israel launched an air strike on Iran, killing Khamenei. The Chinese Foreign Ministry strongly condemned it], 《联合早报》, March 1, 2026. "Foreign Ministry Spokesperson Mao Ning's Regular Press Conference on March 2, 2026". MOFA PRC.
41. "China Showing Few Signs It Will Directly Supply Arms to Iran". Bloomberg. March 2, 2026.
42. E. Feigenbaum. "Beijing Doesn't Think Like Washington—and the Iran Conflict Shows Why". Carnegie Endowment. March 2, 2026.
43. "Trump-Xi summit on hold until Iran conflict ends, people briefed say". Politico. March 21, 2026.